عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد الدكتورة نور باعباد لـ 14 أكتوبر

تشكيل اللجنة الدستورية وتحديد الأقاليم خطوة مهمة لتنفيذ مخرجات الحوار

■ صنعاء/ بشير الحزمي:

قالت الدكتورة نور محمد باعباد عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رئيس قطاع منظمات المجتمع المدني إن طموحات وتطلعات المرأة اليمنية اليوم كبيرة بحجم هذا الوطن وهي جزء من المعترك الوطني .

وأوضحت في تصريح خاص لصحيفة (14 أكتوبر) بمناسبة احتفالات بلادنا باليوم العالمي للمرأة أن المرأة اليمنية كان لها حضور كبير في مؤتمر الحوار الوطني وساهمت بشكل فاعل في الوصول الى نتائجه المحققة .

ودعت إلى التمسك والحرص على التنفيذ الصادق والفعلي لنسبة 30 % التى حصلت عليها المرأة في إطار مخرجات الحوار الوطني مؤكدة أهمية اختيار الكفاءات والعناصر المؤهلة والأكثر خبرة .

وقالت إن الهم الأكبر هو الأمن والتنمية وعدالة التوزيع وهي عناصر مهمة جدا ولن تستطيع المرأة العمل إلا من خلالها وهي ضرورية لكل افراد المجتمع اليمني ، موضحة أن تشكيل اللجنة الدستورية وتحديد الاقاليم خطوة مهمة لتنفيذ مخرجات الحوار.

وتمنت ان تنفذ هذه الواجبات والمهام الوطنية عناصر وطنية قادرة على العمل والعطاء وخاصة في اطار الاقاليم واختيار الاصلح من الناس والأنفع والأكثر فائدة لهذا الوطن .

وأكدت أهمية أن تواكب المرأة اليمنية التحولات وأن ترتقي الى مستوى المسئولية وأن تحرص المرأة على مواصلة تعليمها وأن تقدم نموذجا وقدوة حسنة في اطار العملية السياسية والحزبية وان تستفيد من البيئة السياسية في اطار التعددية السياسية والحزبية وفي اطار مشاركتها ودون ذلك لن تستطيع ان تحقق تطلعاتها .

وقالت: هناك زخم كبير عند النساء في المشاركة وهناك حضور قوي للنساء. وأتمنى ان يتعزز ذلك بالمزيد من الاطلاع الثقافي على التجارب الخارجية وعلى تاريخ اليمن والابتعاد قدر الامكان عن التأثيرات الحزبية والمذهبية .

■ نور باعباد

قيادتا هيئة الموارد المائية ومحافظة صنعاء تناقشان قضية الحفر العشوائي لآبار المياه

عاصم: الوضع معقد وعلى الجميع تحمل المسؤولية وعدم التهاون في مواجهة المشكلة

عقدت الهيئة العامة للموارد المائية ومحافظة صنعاء خلال الايام الماضية سلسلة من الاجتماعات لمناقشة قضية الحفر العشوائي لآبار المياه في عدد من مديريات محافظة صنعاء بهدف دفع السلطات المحلية والأمنية للقيام بدورها في منع ووقف الحفر غير القانوني للآبار ومحاسبة المتقاعسين.

وخلال الاجتماعات التى ترأسها عن محافظة صنعاء وكيل المحافظة للقطاع الشمالي الشرقي حميد عاصم وعن الهيئة العامة للموارد المائية رئيس الهيئة المهندس علي محمد الصريمي بحضور عدد من المسئولين والمختصين من الجهات ذات العلاقة تم استعراض خطورة الوضع المائي في البلاد بشكل عام وفي مديريتي بني حشيش وهمدان بمحافظة صنعاء بشكل خاص والمقارنة بين الماضي والحاضر في توفير المحاصيل الغذائية وغيرها ومشكلة الحفر العشوائي ونتائجها وأسباب انتشارها في المديريتين وتعامل بعض المسئولين في السلطة المحلية والأمنية مع المخالفات والمخالفين .

صنعاء/ بشير الحزمي

وكيل محافظة صنعاء للقطاع الشمالي الشرقي حميد عصام أكد خلال سلسلة الاجتماعات خطورة الوضع المائي في اليمن وأهمية تدارس مشكلة الحفر العشوائي الذي يهدد الثروة المائية .

وقال أن الحفر قد وصل إلى أعماق كبيرة وأن عدد الآبار وصل إلى أكثر من بضعة آلاف بئر والضخ الجائر متواصل واستنزاف المياه مستمر حتى أنه قد مس مديريتي بني حشيش وهمدان بالضرر ناهيك عن التلوث ، موضحا أن الدولة ليست ضد الحفارات ولا ضد مقاولي وشركات الحفر ولكن هي مع تنظيم عملية الحفر.

ودعا الى تكاتف جهود الجميع من أجل تطبيق وإرساء دعائم النظام والقانون حتى لا تصيبنا اللعنة التي أصابت بني إسرائيل الذين لم يقوموا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وسكتوا عن الباطل .

وطالب وكيل محافظة صنعاء أصحاب الحفارات باختيار ممثل لهم وأن ينشئوا جمعية تقوم بتمثيلهم .آملا تفعيل الجانب الأمني ليقوم بدوره على أكمل وجه و أن يكافأ الملتزم والمحسن ويعاقب المخالف والمسيء ويتخذ بحقه الإجراءات الصارمة.

واكدوا أن الوضع معقد وأن على الجميع أن يتحملوا المسئولية وأن لا يتهاونوا في مواجهة المشكلة.

من جانبه أوضح رئيس الهيئة العامة للموارد المائية المهندس علي محمد الصريمي أن جهود الهيئة تصب حاليا في تنظيم عملية الحفر والبحث عن الحلول والبدائل في إطار مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية ،محذرا من استمرار العبث وتدمير الثروة المائية التى بتدميرها ستدمر الأجيال القادمة .

واكد أهمية تنظيم عملية الحفر وقيام الجهات الأمنية بتسهيل عملية إحالة المخالفين إلى النيابة . مشددا على ضرورة تثبيت محضر ضبط بواقعة ارتكاب المخالفة ووقف أي حفر غير القانوني وإحالة المخالفات الى النيابة لاتخاذ الإجراءات القانونية .

واكد إصرار الهيئة على متابعة القضايا وردم الآبار التي تحفر بشكل غير قانوني ومعاقبة المقاولين المخالفين للقانون . داعيا أصحاب الحفارات الى تحمل مسئولياتهم الاخلاقية والدينية والوطنية تجاه المجتمع والالتزام بتنفيذ القانون.

وقال الصريمي: نحن في الهيئة جهاز فني وقانون السلطة المحلية هو القانون السائد والمجالس المحلية هي المسئولة عن التنمية والزراعة والتعليم والمياه وغيرها وهي المسئولة عن دخول الحفارات المخالفة والحفر غير القانوني في نطاقها الجغرافي وينبغي أن لا تسمح بدخول أي حفار بدون تصريح ساري المفعول ولا تسمح بحفر أي بئر بدون ترخيص من الهيئة كجهة مختصة ، وأن تتحمل مسئولية القيام بدورها في الإبلاغ عن المخالفات.

■ علي محمد الصريمي

■ محمد عبدالسلام

وداعا اللجنة المزمع تشكيلها الى تقديم المقترحات والتوصيات والإجراءات المطلوبة من أجل السيطرة على الحفر غير القانوني .

من جهته أوضح مدير عام التراخيص والحقوق المائية بالهيئة العامة للموارد المائية محمد عبدالسلام أنه قد تم خلال الاجتماعات التأكيد على ضرورة أن تتحمل كل جهة مسئوليتها وأن يتم تفعيل دور التوعية المائية من خلال خطباء المساجد ، مدراء المدارس ، الجمعيات، الاجتماعات القبلية ، وغيرها من وسائل التوعية المجتمعية المتاحة .

وقال أن المجتمعين قد شددوا على ضرورة تعاون جميع الجهات وتفعيل دور أجهزة الأمن في المنافذ والنقاط الأمنية للقيام بواجبهم في منع مرور الحفارات المخالفة وحجزها والتي إن تمت ستعالج ثلاثة أرباع المشكلة .

وأوضح أن مديريتي بني حشيش وهمدان بمحافظة صنعاء واللتين تقعان ضمن حوض صنعاء أشد الاحواض حرجا من أكثر المناطق التي تشهد حفرا عشوائيا للآبار وبأعماق كبيرة وتكثر فيهما المخالفات في هذا الجانب .

هذا وكان المجتمعون قد أقروا مقترحا بتشكيل لجنة للقيام بمهمة الرقابة ومنع وإيقاف الحفر غير القانوني في المديريتين .

وفي سبيل الوقوف أمام مشكلة الحفر العشوائي ولإيقاف ومنع ارتكاب المخالفات في المديريتين أتفق المجتمعون على تشكيل لجنة لمراقبة ومنع الحفر غير القانوني في المديريتين وذلك بقرار من وزير المياه والبيئة بناءً على عرض من رئيس الهيئة العامة للموارد المائية ، وأن تتكون اللجنة من ممثلي الجهات المختصة والسلطة المحلية وأن تقوم اللجنة بالعمل على تجميع الحفارات في مكان واحد ومراقبة ومنع ووقف الحفر غير القانوني للآبار و مراقبة الحفارات ومنع خروجها من مقرها إلا بتصريح من اللجنة بناء على موافقة الهيئة و تكلف اللجنة بعمل دراسة وتحديد لموقع تجميع الحفارات خلال فترة شهر من الاجتماع والبحث عن البدائل لمواجهة مشكلة الحفر وشحة المياه.

كما تقوم اللجنة بإعداد وتنفيذ حملات توعوية لوقف ظاهرة الحفر غير القانوني من خلال إيجاد متطوعين للمساهمة في التوعية والمراقبة ، تفعيل دور الجمعيات في التوعية والمراقبة ، وتفعيل دور مدراء المدارس والتربويين وخطباء المساجد واستغلال الاجتماعات القبلية وغيرها ، تشجيع استخدام شبكات الري الحديثة في الزراعة ، وإقامة مشاريع حصاد مياه الأمطار والعمل على ترتيب لقاءات دورية مع الشخصيات والجهات المؤثرة في المجتمع، وتفعيل دور الإرشاد الزراعي في توعية المزارعين ، تشجيع استخدام شبكات الري الحديثة في الزراعة ، وإقامة مشاريع حصاد مياه الأمطار ، حصر الحفارات المتواجدة في المديريتين وتسجيل بياناتها ومراقبة تحركاتها ، متابعة تنفيذ الأنشطة والبرامج وتطويرها على أن يتم دعم وتمويل أنشطة اللجنة من المجلس المحلي في المديريات المستهدفة.

وأتفق المجتمعون على عمل ميثاق شرف بين مديريتي بني حشيش وهمدان لتعزيز دور اللجنة للقيام بمهامها والتحقيق مع مدير الأمن ومدير عام مديرية بني حشيش بخصوص الإفراج عن المخالفين المحتجزين من عمال الحفارات المخالفة الذين تم ضبطهم من قبل الهيئة وهم يمارسون جريمة الحفر العشوائي في المديرية ، وتفعيل الجانب القضائي في المديرية بحيث لا يفرج عن المحتجزين إلا بأمر قضائي ، وتحديد مسئولية مدير عام المديرية ومدير الأمن بحيث تكون واضحة ويتم الإلتزام بتحملها .

وشددت الاجتماعات على ضرورة قيام السلطات المحلية والأمنية بدورها في منع ووقف الحفر غير القانوني للآبار وإطلاع المقاولين على مشاكل الحفر العشوائي ودفعهم للعمل في إطار القانون ومشاركة المجتمع في إيجاد الحلول والمعالجات لمواجهة المشكلة المائية.

ماذا يعني لنا الاحتفال باليوم العالمي للمياه ؟!!

عبد الجليل محمد الشرعبي

تحتفل اليمن وسائر بلدان العالم باليوم العالمي للمياه الذي يصادف 22مارس من كل عام والذي ينعقد هذا العام تحت شعار (المياه والطاقة) حيث تضج كل القنوات الإعلامية والإذاعات والمواقع الإخبارية والصحف والمجلات الرسمية والخاصة بالاحتفال بهذا اليوم وتتنافس تلك الوسائل الإعلامية أيها سيغطي هذه الاحتفالية بشكل أفضل، ولكن للأسف بمجرد مرور هذا اليوم 22مارس تتنكر جميع الوسائل الإعلامية سواء (المرئية ، المسموعة ، المقروءة) لقضايا المياه وكان الأزمة المائية تنحصر في هذا اليوم فقط ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ضعف الإدراك بخطورة الوضع المائي الذي تعيشه كثير من الدول وبالذات الدول النامية التي تعاني من مشكلة مركبة الأولى تدني مواردها المائية والثانية الوضع الاقتصادي لتلك الدول الذي يقف حائلاً أمام إيجاد بدائل لحل الأزمة المائية .

وفي حقيقة الأمر فانا أشبه احتفالنا بهذا اليوم بالولد العاق لامه طوال السنة وما ان يأتي عيد الأم 21مارس تجده يهتم بأمه اهتماما منقطع النظير ولسان حال أمه يقول أتمنى لو أن يبر بي ابني سائر العام مثل هذا اليوم ، ونحن نفس الشيء نولي الاحتفال باليوم العالمي للمياه اهتماما كبيرا بينما بقية العام نتعامل مع مواردنا المائية بنوع من اللامبالاة وعدم الشعور بالمسئولية .

ونحن في الهيئة العامة للموارد المائية نستغل هذه المناسبة بالدعوة الجادة والصادقة إلى جميع شرائح المجتمع بما فيها الجهات الرسمية والشعبية ومتخذو القرار إلى جعل هذه الاحتفالية تدشينا لمرحلة قادمة نتبنى فيها القضية المائية وجعلها ضمن أولوياتنا وان نغير تفكيرنا وسلوكنا في التعامل مع هذا المورد الهام .

■ مديرعام التوعية المائية ولجان الأحواض بهيئة الموارد المائية

اعلاميون يناصرون قضايا المرأة اليمنية والمكاسب التي حققتها في مؤتمر الحوار الوطني

قادة الرأي مطالبون بأدوار فاعلة لمناصرة قضايا المرأة خلال المرحلة القادمة

■ صنعاء/ بشير الحزمي:

نظم تحالف متطوعون من أجل حقوق النساء على مدى ثلاثة ايام في الفترة 16 - 18 مارس الجاري بالعاصمة صنعاء ورشة عمل تدريبية للإعلاميين حول مناصرة قضايا المرأة اليمنية ، وقد تم خلال الورشة مناقشة عدد من القضايا المتعلقة بوضع المرأة اليمنية والتحديات التي تواجهها والمكاسب التي تحققت لها في ضوء مخرجات الحوار الوطني الشامل والتي كان من اهمها اقرار نظام الكوتا والذي منحها حق المشاركة السياسية في الحياة بنسبة لا تقل عن 30% في سلطات الدولة الثلاث (التشريعة والتنفيذية والقضائية) .. صحيفة 14 أكتوبر وعلى هامش الورشة التقت بعدد من الاعلاميين المشاركين واستمعت الى آرائهم حول دور قادة الرأي في دعم ومناصرة قضايا المرأة اليمنية في مرحلة صياغة الدستور والمراحل القادمة لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني وخاصة ما يتعلق بنظام الكوتا وقضايا المرأة .. والى التفاصيل :-

الصحفية منتهى سلطان من صحيفة 26 سبتمبر قالت : قادة الرأي في المجتمع اليمني يلعبون دورا مهما خلال المرحلة الراهنة في مساندة ومناصرة ر قضايا المرأة اليمنية والمساهمة في دعم مخرجات الحوار الوطني الشامل لتنفيذها على ارض الواقع وخاصة ما يتعلق بمشاركتها في السلطات الثلاث بما لا يقل عن 30 % .

وأضاف بالقول : الانتصارات والمكاسب التى احرزتها المرأة اليمنية في مؤتمر الحوار الوطني والتي كانت نتائجها ملبية لتطلعات المرأة وجسدت المكانة الحقيقية التى ينبغي أن تكون عليه المرأة في المرحلة القادمة كجزء لا يتجزأ من المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وان تلعب دورها الطبيعي في المشاركة الحقيقية في بناء اليمن الجديد هي اليوم بحاجة الى أن يساهم الجميع في المحافظة على هذه المكاسب وترجمتها الى واقع حقيقي من خلال نصوص دستورية ضامنة وقوانين تكفل حصول المرأة على حقوقها كاملة في الحياة ، وهذا الامر يتطلب الحشد والمناصرة والضغط من اجل من اجل ضمان عدم القوانين التي تناسب المرأة والتى لا يفهم احتياجاتها إلا المرأة اليمنية في الوصول الى مراكز القوى في المجالات القانونية والتشريعية والتنفيذية .

وأضافت بالقول : صحيح أن المرأة ناضلت في مؤتمر الحوار وأخذت وعداً بنظام الكوتا بما لا يقل عن 30 % في الحياة السياسية والعملية إلا أن هذا الوعد لن يكتمل إلا في نصوص دستورية و قوانين ملزمة خاصة ولجنة صياغة الدستور قد باشرت عملها .

وأوضحت أن هذا المطلب ليس مطلباً ترفيهياً للمرأة خاصة و حقوقها تنصدم بواقع مخجل على أثر ثقافة موروثة أو معتقد خاطئ لا يتناسب مع الحياة العصرية وليس نداء من اجل الحرية الغربية كما يُدعى إنما هو مطلب اساسي لسن قوانين تخدم المرأة اليمنية .

تنفيذ مخرجات الحوار

من جانبها تقول الصحفية فوزية الخامري : هناك الكثير من قادة الرأي والشخصيات الاجتماعية والإعلامية والخطباء والمرشدين والتربويين وغيرهم من قادة الرأي من يؤكد مناصرة قضايا المرأة ودورها الفعال في قيادة المجال السياسي وصنع القرار . واعتقد ان هذا كفيل بأن يظهر المرأة بقالب جميل ومشرف يتشرف به الرجل قبل المرأة الان هذه المرأة قد تكون أمه أو أخته أو بنته فله الشرف أولا وأخيرا كونها شريكة حياته وشريكة مجاله السياسي والقيادي وصنع القرار .

وقالت أن الرجل الكريم يؤمن بأهمية المرأة وأهمية وصولها الى السلطات الثلاث بما لا يقل عن 30 % . ويؤمن بأنها اعدت أسرة رائعة وأنتجت خبراء وقادة ومخترعين ومفكرين وسياسيين وبالتالي فإنها قادرة ايضا على ان تدير مجالاص سياسياً ناجحاص وان تصيغ قوانين دستورية ناجحة ومعبرة عن تطلعاتها . وعليه فان على الجميع أن يناصر قضايا المرأة ويساند الجهود المبذولة من اجل تنفيذ مخرجات الحوار وترجمتها في نصوص دستورية تكفل للمرأة الحقوق كاملة غير منقوصة وخاصة فيما يتعلق بمشاركتها السياسية .

اغفال هذه القضايا وترجمتها في نصوص دستورية واضحة .

ادوار فاعلة

وتقول الصحفية صباح العواضي من وكالة الانباء اليمنية سبأ : بإمكان قادة الري أن يقوموا بإدوار فاعلة لمناصرة قضايا المرأة في مرحلة صياغة الدستور .

وقد أصبحت لدي قناعة كبيرة بضرورة اعطاء المرأة نصيباً في الحياة السياسية لصياغة